

تمثلت بالتخريب الایدیولوجی ، والحرب الاقتصادية — النفسية ، والحروب التقليدية المحلية المحدودة في المناطق الهامشية التي تضم عوامل ذاتية تجعلها مناطق غير مستقرة ، ومؤهلة بالتالي لأن تكون مسرحا للنزاع .

وكانت بلدان العالم الثالث ، وما تحمله في داخلها من تناقضات اجتماعية وسياسية ، وما يروج فيها من تيارات تحررية ، مؤهلة أكثر من غيرها لتكون مسرحا للنزاع بين القطبين الدوليين ، عن طريق القوى المحلية . وكان في معظم بلدان العالم الثالث تياران : يتمثل أولهما بالقوى الاجتماعية — الاقتصادية التقليدية المرتبطة ثقافيا ومصليا وایدیولوجيا بالعالم الغربي ، والمدعومة أحيانا بقوات مسلحة غربية متمركرة على أراضيها أو الى جوارها ، على حين يتمثل الثاني بقوى اجتماعية — اقتصادية راديكالية ، تتبنى یدیولوجية التحرر من نير الاستعمار القديم بشكليه السياسي والاقتصادي ، بغية استعادة حرية الإرادة السياسية وحرية التصرف بالثروات الوطنية ، والبدء بالسیر وفق سياسة تخرج البلد من التخلف الناتج عن سنوات القهر والاستغلال الاستعماريين . واذا كان التيار الاول مضطرا — بحكم طبيعته ومصالحه — للتحالف مع القطب الراسمالي العالمي ، الذي احتلت الولايات المتحدة مركز قيادته ، فإن التيار الثاني كان مضطرا للصدام مع هذا القطب بشكل مباشر أو غير مباشر ، ومضطرا بالتالي لعقد التحالفات مع القطب الاشتراكي الذي حمل الاتحاد السوفياتي لواء قيادته . ومن هنا جاء الاستقطاب الدولي ، وتحولت حروب التحرر الوطني ، في مرحلة تصفية الاستعمار التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ، الى حروب محلية محدودة ، يصطدم فيها القطبان العالميان عن طريق طرف ثالث .

ورغم تعقد هذه المعادلة بعد تزايد أعضاء النادي الذري ، وتفجير القنبلة الذرية البريطانية ( تشرين الاول ١٩٥٢ ) والفرنسية ( شباط ١٩٦٠ ) والصينية ( تشرين الاول ١٩٦٤ ) وظهور التناقضات داخل المعسكر الراسمالي نفسه ، وخاصة بين الولايات المتحدة من جهة وأوروبا بقيادة فرنسا من جهة أخرى ، وبدء النزاع الصيني — السوفياتي منذ مطلع الستينات ، والتوجه نحو سياسة الوفاق الدولي منذ مطلع السبعينات ، فإن جوهر المعادلة بقي يتمثل في استمرار الصراع بين القطبين عن طريق تجنب الصدام المباشر ، والدخول في صدامات محلية غير مباشرة في مناطق عدم الاستقرار ( الهند الصينية ، الشرق الاوسط ، القارة الهندية ، أفريقيا ، البرتغال ، اميركا اللاتينية ... الخ ) .

وكان الاعتقاد السائد ان الصدامات المحلية ستبقى محدودة ، وان من المتعذر تصعيدها لتحقيق الحسم، لان هذا التصعيد سيوسع نطاق القوى المتصادمة، ويدفع الدول العظمى الى المجابهة المباشرة . ولكن نتيجة الحرب الهندية — الباكستانية ( ١٩٧١ )، وانتصار حربي التحرير الفيتنامية والكامبودية ( ١٩٧٣ ) وسقوط نظام الليندي الاشتراكي في الشيلي ( ١٩٧٤ ) بدلت هذا الاعتقاد الى حد كبير ، وخلصت واقعا جديدا يدعو الى التأمل . ويمكن الخروج من هذا الواقع بالنتيجة التالية : ان الاستقطاب الدولي ، وجسامة الخطر المتبادل الذي يمكن ان تتعرض له الدول الكبرى في حالة صدامها المباشر ، ورغبة موسكو وواشنطن في الحفاظ على الوفاق الدولي ، عبارة عن عوامل دولية موضوعية تؤثر على النزاعات المحلية وتطبعها بطابع المحدودية ، ولكن هذه العوامل تفقد جزءا كبيرا من قدرتها على التحديد اذا توفرت العوامل الذاتية اللازمة للحسم واهمها : ١ — اختلال ميزان القوى المحلية بشكل واضح ، ٢ — قدرة احد الطرفين المحليين على الحسم السريع ، ٣ — هامشية منطقة النزاع بالنسبة الى احد القطبين العالميين او كليهما ، ٤ — الوضع الدولي